



PROVISIONAL

A/31/PV.57

11 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ٣٠ / ١٠

( سرى لانكا )

السيد اميراسنع

الرئيس :

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ؛ اعداد اتفاقية دولية بشأن المبادئ المنظمة لاستخدام الدول للتوابع الأرضية الاصطناعية في البث التلفزيوني

المباشر [ ٣١ و ٣٢ ]

( أ ) تقرير اللجنة الأولى ؛

( ب ) تقرير اللجنة الخاصة .

عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، تقرير اللجنة الأولى [ ١٢٤ ]

آثار الاشعاع الذري : تقرير اللجنة السياسية الخاصة [ ٥١ ]

مسألة قبرص [ ١١٨ ]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات

الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأريـح

نسح خلال ثلاثة أيام عمل السى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتفقد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن نبدأ بحث جدول أعمالنا في جلسة بعد ظهر اليوم ، أود أن ابلغ الجمعية العامة ، انه فيما يتعلق ببرنامج الغد فان مشروع قرار وارد في الوثيقة A/31/L.16 قد تم تقديمه في ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ تحت البند ١٤ " تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

نظر البنودان (٣١ ، ٣٢ من جدول الأعمال

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ؛ اعداد اتفاقية دولية بشأن المبادئ المنظمة لاستخدام الدول للتوابع الارضية الاصطناعية في البث التليفزيوني المباشر .

- ( أ ) تقرير اللجنة الأولى A/31/285 .  
 ( ب ) تقرير اللجنة الخاصة A/31/319 .

السيد شريستا (نيبال) مقرر اللجنة الاولى ، قدم تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/31/285

ثم تحدث كمايلي :

السيد شريستا (نيبال) (مقرر اللجنة الاولى) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن اقدم الى الجمعية العامة تقرير اللجنة الاولى بشأن البندين ٣١ ، ٣٢ بعنوان "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية" و " اعداد اتفاقية دولية بشأن المبادئ المنظمة لاستخدام الدول للتوابع الارضية الاصطناعية في البث التليفزيوني المباشر".

لقد بحثت اللجنة الاولى هذين البندين في وقت واحد ، ويظهر تقريرها حولهما في الوثيقة A/31/285 . ان بحث اللجنة لهذين البندين ادى الى اعتمادها بالاجماع لمشروع القرار الذي يظهر في الفقرة ١٤ من التقرير .

وياسم اللجنة الاولى ، اوصى بالموافقة على مشروع القرار هذا واعتماده .

(عملا بنص المادة ٦٦ من لائحة الاجراءات تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الاولى)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية سوف تتخذ الآن قرارا حول مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الاولى في الفقرة ١٤ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/31/285 .

ان تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار الادارية والمالية المتعلقة بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/319 .

ولما كانت اللجنة الاولى قد اعتمدت مشروع القرار بالاجماع ، فهل لى أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار [قرار 31/8]

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وبذلك نكون قد اختتمنا بحثنا للبندين (٣١ ، ٣٢ ، من جدول الاعمال .

### نظر البند ١٢٤ من جدول الاعمال

عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، تقرير اللجنة الاولى A/31/305

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان نبحث تقرير اللجنة الاولى حول هذا البند ، اود ان استرعي انتباه الجمعية الى القرار الذي اتخذ في الجلسة العامة السادسة عشرة المعقودة في ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ حيث خصصت الجمعية العامة البند ١٢٤ واحالته الى اللجنة الاولى لبحثه ورفع تقرير بشأنه . كذلك فان الجمعية في هذه المناسبة قررت انه في المرحلة المناسبة فان هذا البند سيحال الى اللجنة السادسة لبحث جوانبه القانونية .

وفي الجلسة العامة السادسة عشرة ، اثناء بحث توصية المكتب ، أشرت الى المناقشة التي جرت في المكتب حول تخصيص هذا البند ، وقلت ان الذي أفهمه هو ان هناك اتفاقا على أن يحال هذا البند الى اللجنة السادسة فور اكمال بحثه في اللجنة الاولى .

ولما كانت اللجنة الاولى قد اختتمت بحثها لهذا البند في هذه الدورة ، فانه يصبح الآن على الجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن التقرير المقدم اليها من جانب اللجنة الاولى ، وبعد ذلك فان اللجنة السادسة يجب أن يطلب اليها بحث الجوانب القانونية لهذا البند . ان احالة هذا البند الى اللجنة السادسة يجب ألا يمس بحث تقرير اللجنة الاولى حول هذا البند من جانب هذه الجمعية في هذه المرحلة .

وسوف يكون مما يتفق مع نص وروح قرار الجمعية العامة في جلستها العامة السادسة عشرة ، ومع ما فهمته من هذا القرار ، ان تقوم اللجنة السادسة برفع تقريرها الى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن ، وقبل نهاية هذه الدورة الحالية .

ومن هنا فانني أقترح على الجمعية العامة أن تبدأ فوراً في بحث تقرير اللجنة الاولى ، وأن تتخذ قرارا بشأنه ، وأن تطلب الجمعية في نفس الوقت من اللجنة السادسة أن تبحث هذا البند بالطريقة التي حددتها آنفا .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

وبما أنه ليس هناك اعتراض ، فسيتقرر ذلك .

وقد تقرر ذلك .

السيد شريستا ( نييال ) مقرر اللجنة الاولى ، قدم تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة

(A/31/303) ثم تحدث كما يلي :

السيد شريستا ( نييال ) (مقرر اللجنة الاولى) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن

أقدم للجمعية العامة تقرير اللجنة الاولى عن البند ١٢٤ من جدول الاعمال بعنوان " عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية " . وتقرير اللجنة وارد في الوثيقة A/31/305 .

وفي ختام بحث اللجنة الاولى لهذا البند من جدول الأعمال فانها اعتمدت مشروع قرار ، يظهر في الفقرة الخامسة من هذا التقرير ، وفي الجلسة الحادية والعشرين للجنة فلقد أعلن ممثل مالي ، لو أن وفد بلاده كان حاضرا أثناء التصويت لكان قد صوت لصالح هذا المشروع . ولما كان التقرير الوارد في الوثيقة (A/31/305) قد صدر بالفعل عندما أعلن ممثل مالي بيانه ، ومن ثم فلم يكن من المستطاع ادراج بيانه في هذا التقرير . ومن هنا ، فإني أوصي الجمعية العامة بأن يدرج بيانه هذا في التقرير النهائي .

باسم اللجنة الاولى ، يسعدني أن أوصي الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار الذي اشترت اليه آنفا .

عملا بنص المادة ٦٦ من لائحة الاجراءات، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الاولى .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التوصية بأن يؤخذ طلب السيد مندوب مالي في الاعتبار . وبما أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف تقوم الجمعية الآن بالتصويت على مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الاولى ، والوارد في الفقرة الخامسة من تقريرها (A/31/305) .  
طلب اجراء تصويت مسجل  
اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، أسبانيا ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايران ، بابوا غينيا الجديدة ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بلغاريا ، بنما ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بـهـرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،

الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، السودان ، الصومال ، العراق ، غامبيا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، كوسا ، كولومبيا ، الكويت ، لبنان ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : ألبانيا ، الصين ،

المتنعون : استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البرتغال ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بنن ، تركيا ، تشاد ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، السويد ، شيلي ، فرنسا ، فيجي ، كندا ، مالطة ، ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريتانيا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة ، اليابان ،

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٣١ عن التصويت (قرار 31/9)\*

\* ويعد ذلك ابلغت وفود الكونغو ، كوستاريكا ، قطر ، الامانة العامة أنها كانت تنوى التصويت لصالح مشروع القرار . وابلغ وفد لكسمبرغ الامانة العامة بأنه كان ينوى الامتناع عن التصويت على مشروع هذا القرار .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أدعو الآن السيد ممثل بنغلاديش لتعليق تصويته

بعد التصويت .

السيد كريم ( بنغلاديش ) ( الكلمة بالانكليزية ) : اثناء المناقشة في اللجنة

الاولى حول هذا البند ، اعرب وفد بلادي عن آرائه بالتفصيل بشأن البند ٢٤ ) . ولقد رحبنا  
بالاقتراح السوفياتي باعتباره اقتراحا يستحق بحثا عميقا ، وبصفة خاصة ، لأنه يبرز من عضوات  
العضوية في مجلس الأمن . كذلك أعربنا عن الرأي الذي يقول :

” ان الممارسة الوحيدة المعقولة هي أن نحدد مايمكن اتخاذه عمليا لوقف

استخدام القوة والحد منها ، ووقف اللجوء للتدخل في شؤون الدول الأخرى ، بدلا من

اعتماد وثيقة جديدة مثالية سوف تبقى مجرد رغبة عالمية بنمير جدوى عملية ” . (A/C.1/31/

PV.17, P.15-15)

ومن سوء الحظ فان بحث هذا البند في اللجنة الاولى كشف عن انقسام أساسي في تقبل  
هذه المبادرة الهامة . ذلك لان الاعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن ، اما انهم امتنعوا عن  
التصويت على مشروع القرار ، أو صوتوا ضده . ونحن نعتقد أن هذا الموقف لا يمكن أن يؤدي الى  
متابعة موضوعية لهذه المسألة ، خاصة اذا كانت بعض الصعوبات المبينة اجرائية في مضمونها . وفي  
ظل هذه الظروف ، فان وفد بلادي يكرر الحاجة الى مزيد من الوقت لبحث الموضوع ، ولقد امتنع  
بالفعل عن التصويت على مشروع هذا القرار بشأن هذا البند .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ادعو الآن السيد ممثل الاتحاد السوفياتي

الذي طلب أن يتحدث في هذا الوقت .

السيد كوزنتيسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية):

ان مناقشة البند الذى تم تقديمه ، بناءً على مبادرة الاتحاد السوفياتي ، والذى يتصل بعقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة قد أكدت أهمية الطابع الطيب لهذه المبادرة .

ان المناقشة ونتيجة التصويت توضح ان غالبية كبرى من الدول مهتمة بالتوصل الى مثل هذا الاتفاق الذى يمكن ان يصبح عقبة كبرى أمام استعمال القوة او التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول . كذلك فانه سوف يصبح اسهاما هاما في تعزيز السلم العالمي ، وسوف تصبح هذه الاتفاقية اجراءً فعالاً لوقف العدوان .

ان وفودا عديدة قد أشارت ، وبحق ، الى ان الاقتراح الرامي الى عقد معاهدة عالمية انما ينسجم مع الآمال المعروفة للشعوب ، كذلك فانه يرمي الى اضعاف التهديدات بنشوب الحرب ، ويهدف الى خلق ظروف مواتية لاجراز التقدم في نزع السلاح . وسوف يكون ايضا اسهاما في مزيد من تخفيف حدة التوتر الدولي . وسوف يدهم من التعاون المتعدد الاطراف ، بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

ان منهجا جادا ومسؤولا تجاه هذا الموضوع ينعكس في حقيقة انه قد اشير في القرار ، الذى اعتمد الآن ، انه من الضروري ان تواصل الدول دراسة مشروع المعاهدة العالمية الذى قدم من جانب الاتحاد السوفياتي وأية مقترحات او بيانات يكون قد تم الادلاء بها أثناء مناقشة هذا البند . هناك ايضا النص على استمرار مناقشة هذا البند في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة .

وهكذا نستطيع ان نلاحظ ، بارتياح ، ان هناك قدرا كبيرا من الموافقة ، ليس فقط على الفكرة نفسها ، فكرة عقد معاهدة عالمية ، بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وانما ايضا بالنسبة للنقاط الرئيسية في مثل هذه المعاهدة . وبالموافقة على هذا القرار فان الجمعية العامة قد اتخذت خطوة جادة تماما ، في اتجاه عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة . وان الاتحاد السوفياتي يعرب عن أمله — مخلصا — في أن تبذل الدول المختلفة قصارى جهدها ، من اجل مواصلة الدراسة البناءة لهذه المشكلة البالغة الاهمية دوليا .

(السيد كوزنتيسوف ، اتحاد  
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

ان عقد هذه المعاهدة سوف يقربنا أكثر وأكثر من تنفيذ رغبة البشرية ، بوقف كل الحروب وتحقيق نزع السلاح . ومن هنا سوف تكون اسهاما بالغ الأهمية في الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

ان الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، ظل دائما يتبع سياسة لينين لصالح السلم ، وسوف يبذل كل جهد ، في المستقبل ، لتحقيق هذا الهدف النبيل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وبهذا نختتم بحثنا لتقرير اللجنة الاولى ، حول هذا البند ، خلال هذه الدورة ، وسوف يحال هذا البند الى اللجنة السادسة لبحث الجوانب القانونية له ولكي ترفع تقريراً بعد ذلك الى الجمعية العامة في اقرب وقت ممكن ، وقبل نهاية هذه الدورة .

### نظر البند (٥١) من جدول الاعمال

آثار الاشعاع الذري : تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/31/293)

السيد هاينز (غيانا) ، مقرر اللجنة السياسية الخاصة ، قدم تقرير هذه اللجنة الوارد في الوثيقة (A/31/293) ، ثم تحدث كما يلي :

السيد هاينز (غيانا) (مقرر اللجنة السياسية الخاصة) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني ويسعدني ان اقدم الى الجمعية العامة تقرير اللجنة السياسية الخاصة بشأن البند (٥١) من جدول الاعمال ، بعنوان "آثار الاشعاع الذري" : تقرير اللجنة العلمية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بآثار الاشعاع الذري . ان التقرير معروض الان على الجمعية العامة في الوثيقة A/31/293 وكما يبدو من التقرير ، فان اللجنة السياسية الخاصة قد بحثت البند ، في الجلستين الثالثة والرابعة ، وكان معروضا على اللجنة تقرير اللجنة العلمية ، التابعة للأمم المتحدة ، والمعنية بآثار الاشعاع الذري ، وهو التقرير الوارد في الوثيقة (A/31/229) .

وأثناء المناقشة ، التي القى فيها ممثلو سبع عشرة دولة بياناتهم فان الارتياح ازاء عمل اللجنة العلمية قد تم التعبير عنه . كذلك فقد أحطنا بارتياح بالتعاون المتزايد بين اللجنة العلمية وبين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . كذلك فان بيانات الدول الأعضاء أوضحت الاهتمام الكبير

الذى تنتظر به الدول الأعضاء التقرير الشامل الذى سوف تتقدم به اللجنة العلمية الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .

وفي الجلسة الثالثة تم تقديم مشروع قرار قدمته استراليا ، وتم اعتماده في الجلسة الرابعة بموافقة عامة دون اجراء تصويت .

ان نص مشروع القرار وارد في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

ويطالب مشروع القرار اللجنة العلمية بمواصلة عطلها ، بما في ذلك انشطتها التنسيقية الهامة ، لزيادة المعرفة عن آثار ومستوى الاشعاع الذرى من كل المصادر .

عملا بنص المادة ٦٣ من لائحة الاجراءات تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف انتقل الآن الى اتخان قرار بشأن مشروع القرار

الذى اوصت به اللجنة السياسية الخاصة ، والوارد في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/31/293) ، وبما انه لم يطلب اى وفد ان يأخذ الكلمة لتعليق تصويته قبل التصويت ، ولما كانت اللجنة السياسية الخاصة قد اعتمدت مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت ، فهل اعتبار ان الجمعية العامة ترغب ان تحذو ونفس الحذو ؟

• اعتمد مشروع القرار (القرار 31/10)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا بحثنا للبند (٥١) من

جدول الأعمال .

## نظر البند ١١٨ من جدول الأعمال

### مسألة قبرص

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن السيد ممثل تركيا الذي طلب أن يسألني

بيانا .

السيد تيركمن (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ونحن نبدأ المناقشة حول قبرص ، أود

أن أؤكد الجانب الاجرائي لهذه المشكلة ، وهو جانب له أثر هام ومباشر على نتيجة مداولا تنا .  
بعد ظهر اليوم سوف نستمع الى آراء ممثل الطائفة القبرصية اليونانية ، وسوف يقدم آراء طرف  
من أطراف النزاع . أما الطرف الآخر ، وهو الطائفة التركية القبرصية فله نفس القدرة ، بغير شك ، في  
أن يسهم في تسوية هذا النزاع ، وهو نزاع بالغ الأهمية للسلم والأمن في شرق البحر المتوسط .  
ان الجمعية العامة ومجلس الأمن ، في كل القرارات التي اعتمدت منذ الانقلاب اليوناني ضد  
استقلال قبرص في تموز/يوليه ١٩٧٤ ، حددت واعترفت بالطائفة التركية القبرصية باعتبارها طرفا من  
أطراف التفاوض . ومن هنا سوف يكون من غير المنطقي أن ننكر أثناء مناقشة قضية قبرص على الطائفة  
التركية أن تقدم آراءها لأن لها نفس الأهمية شأنها شأن آراء الطائفة اليونانية . ومع ذلك ، فسيان  
الاجراء الذي اعتمد في وقت سابق من هذه الدورة بالنسبة لقضية قبرص يقصر عن اعطاء الطائفتين  
الفرصة لتقديم آرائهما على قدم المساواة .

ان وفد تركيا قد أوضح موقفه تماما في هذا الصدد في المكتب وفي الجلسات العامة في ٢٤  
أيلول/سبتمبر . ان ارجاء المناقشة في الجلسات العامة للجمعية ليوم واحد من أجل احالة هذه  
القضية للجنة السياسية الخاصة لتمكين الطائفتين من التعبير عن آرائهما ، أمر غير سليم ، وغير كاف .  
ان هذا الاجراء يحرم الطائفة التركية من الفرصة للمشاركة في المناقشة الحقيقية التي سوف تستأنف في  
الجلسات العامة للجمعية بعد اجتماع اللجنة السياسية الخاصة . ان هذا الاجراء غير عادل وغير  
منصف ليس فقط لأنه يحرم الطائفة التركية من الاشتراك في المناقشة ولكنه أيضا يزيد من المعاملة غير  
المتساوية التي تعطى للطائفتين بتمكين الطائفة اليونانية من أن تضاعف صوتها وتتحدث بصيغة أعدد  
أي بصيغة الطائفة اليونانية — بالإضافة الى ما يسمى بحكومة قبرص . ان السيد كرستوفيدس سوف

يزعم انه ، يتحدث باسم هذه الحكومة ، فلماذا ، اذن نستمع في اللجنة السياسية الخاصة الى ممثل آخر للطائفة اليونانية الذي سوف يتحدث هذه المرة باسم الطائفة اليونانية ؟  
ان المسألة بسيطة في واقع الأمر . اننا نعتقد أنه من الواجب علينا أن نتخذ اجراء يأخذ في الاعتبار تماما الواقع والحقائق ، يكون من شأنه أن يعزز امكانيات مناقشة منصفة وبناءة .  
ان الذي قلته آنفا يبرر في حد ذاته اعادة البحث واعادة النظر في الاجراءات التي سبق اعتمادها في وقت سابق من هذه الدورة . ومع ذلك ، هناك عامل آخر يجب أن يؤخذ في الاعتبار .  
انه أثناء المناقشات حول سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ، فان ممثلي حركات التحرر الوطني في افريقيا الجنوبية دعوا الى المشاركة في المناقشة في الجلسات العامة للجمعية . ولقد كانت هذه خطوة رحب بها وفد تركيا بحرارة الى جانب الوفود الأخرى . ان الطائفة التركية في قبرص ، شأنها شأن حركات التحرر الوطني في افريقيا الجنوبية ، منظمة سياسية لها أهداف ، وتطلعات سياسية محددة . ان حركات افريقيا الجنوبية تطمح وتنازل من أجل الحصول على حقوقها المشروعة وحكم الأغلبية . ان الطائفة التركية تطمح وتنازل أيضا من أجل المشاركة في جمهورية قبرص ، التي تقوم على الطائفتين ، ومن أجل تحقيق وانجاز حقوقها الشرعية في قبرص المستقلة ذات السيادة . وفي الحالتين ، هناك كيانات سياسية اعترفت بها الأمم المتحدة باعتبارها أطراف فاعلي المشكلة التي يجرى بحثها .

ولتلك الأسباب ، فان وفد بلادى يتقترح اعادة النظر في الاجراء الذى اعتمد بالنسبة لبحث قضية قبرص في ٢٤ أيلول /سبتمبر . ونحن نفضل ذلك وفقا لحكم المادة ٨١ من لائحة الاجراءات ، ومن أجل أن نبدد أى سوء فهم ، أود أن أوضح تماما أن هذا الاقتراح لا يمكن ولا يجب أن يفسر على أنه يمثل أى تحدى لرأى الرئيس . ان اقتراحنا بسيط . اننا نظن أن هناك شيئا يدعو الى اعادة النظر ، ونحن نطالب بالتصويت على هذا الاقتراح بمقتضى حكم المادة ٨١ . ان هذه المادة تقضى بأن مثل هذا القرار يتطلب موافقة أغلبية الثلثين . وان وفد بلادى يطالب بتصويت مسجل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لعل الجمعية العامة تذكر أنها في جلستها

العامة الرابعة التي انعقدت يوم الجمعة ، ٢٤ أيلول /سبتمبر ١٩٧٦ ، قررت أنه عندما تبدأ في بحث هذا البند ، سوف تدعو اللجنة السياسية الخاصة الى أن تجتمع لكي تعطي ممثلي الطائفتين

القبرصيتين فرصة للحدوث في اللجنة من أجل التعبير عن آرائهما . وقد خصص البند بطلبية العمال لبحثه في الجلسات العامة . كذلك فهم أن الجمعية العامة سوف تتألف من ذلك بحسبها لمناقشة البند آخذه في الاعتبار تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

ولكن ممثل تركيا اقترح منذ قليل أن تعيد الجمعية العامة النظر في قرارها ، وهو اقتراح قدمه بمقتضى المادة ٨١ من النظام الداخلي . وهي المادة التي تنص :

” متى اعتقد اقتراح ما أو رفض ، لا يجوز إعادة النظر فيه في الدورة نفسها ما لم تقرر الجمعية العامة ذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين . . . ”

وقد اعتمد القرار في حالتنا هذه .

” . . . ولا يسمح بالألام في أى اقتراح باعادة النظر بغير متكلمين اثنين يعارضانه ، ثم يطرح

الاقتراح فوراً للتصويت . ”

سوف أدعو الآن اثنين من الممثلين اللذين يرغبان في الحديث معارزين للاقتراح المقدم من

ممثل تركيا .

السيد أريستوفيدس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : ان ممثل تركيا أشار قديماً اتخذ

في شأنها الآن قرار من الجمعية العامة . وبناء على توصية من المكتب ، فان الجمعية العامة قررت في ٢٤ أيلول / سبتمبر أن مسألة قبرص ، البند ١١٨ من جدول الأعمال ، يجب أن يبحث في الجلسات العامة وأن ممثلي الطائفتين القبرصيتين يجب أن يستمع إليهما في اجتماع للجنة السياسية الخاصة ، التي سوف ترفع تقريراً بعد ذلك الى الجمعية العامة .

ان ممثل تركيا يقترح الآن إعادة النظر في ذلك القرار ، وكما أشار بحق ، فان المادة ٨١

من النظام الداخلي تنطبق على هذا الاقتراح .

ان وفد بلادى يعارض بقوة الاقتراح التركي ، ويعارض أى تغيير في القرار الذى اتخذ من

قبل ، وذلك لأسباب عديدة .

ان طائفة القبارصة الاتراك هي طائفة اقلية في دولة عضو ممثلة تمثيلا وائيا في هذه المنظمة بحكومتها الشرعية ، المعترف بها على هذا الاساس من جانب كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة باستثناء تركيا بطبيعة الحال . ومن هنا فان طائفة القبارصة الاتراك لا يمكن ان تظهر امام الجمعية العامة لانها محفل لا تظهر فيه الا الحكومات . والا فاننا سوف نقترح سابقة بالغة الخطورة تفتح بابا للنزعة تدخل منه أية مجموعة منشقة أو قبيلة أو مجموعة من دولة عضو تطالب بالحدوث أمام هذه الجمعية العامة . ولا أظن أن هناك دولة كثيرة لا تضم أكثر من مجموعة أثنية واحدة .

انني لا أود في هذه اللحظة أن ادخل في الجوانب الجوهرية لقضية قبرص ، التي سوف تبحث ، بغير شك ، أثناء هذه المداولة . ان موقف الطائفة التركية يمكن تمييزه بوضوح ، ان أنه موقف يختلف تماما عن موقف حركات التحرر التي سمح لها بالتحدث هنا حول البند ٥٢ من جدول الاعمال الخاص بالفصل العنصرى ، كما أشار الى ذلك بوضوح السيد رئيس الجمعية العامة في خطابه الى ممثل تركيا . اننا نعتبر ان بيان ممثل تركيا الذى يقارن فيه موقف طائفة القبارصة الاتراك بحركات التحرر يعد اهانة لحركات التحرر . والواقع ، ان ما يسمى بحكومة طائفة القبارصة الاتراك في قبرص مشابهة تماما لحكومة ايان سميث في روديسيا .

ومن ناحية اخرى ، ويمقتضى قرار الجمعية العامة الذى يتحدى الان فان طائفة القبارصة الاتراك تستطيع - اذا ما رغبت - أن تحصل على فرصة كاملة للتعبير عن رأيها ، شأنها في ذلك شأن طائفة القبارصة اليونانيين ، امام اللجنة السياسية الخاصة كما كان عليه الحال في الدورتين الماضيتين . ومن هنا ، فانه لا يثور أى سؤال بشأن ماتعتبره تركيا جهدا لحرمان تلك الطائفة من فرصة الاستماع الى آرائها .

ان الاقتراح التركي جهد مقنع لضمان الحصول على نوع من الاعتراف لما يسمى بالدولة الفيدرالية التركية لقبرص ، التي لم يعترف بها أحد ورفضها مجلس الامن . ان تركيا وزعماء القبارصة الاتراك يودون أن يخلقوا انطباعا زائفا بأن يظهروا على قدم المساواة تماما مع حكومة جمهورية قبرص التي اعترف بها من جانب هذه المنظمة ومن جانب الدول الاعضاء فيها أيضا .

انني لن أزيد في التفاصيل حول هذه النقطة في الوقت الراهن ، ولكنني أناشد كل تلك الوفود التي تحترم حقيقة وتؤيد وحدة وسلامة وسيادة أراضي قبرص الا تنخدع بالطريقة التي عرضت

بها هذه المسألة. ان جوانب هذا الاقتراح التركي واضحة تماما وتتحدث ببلاغة عن نفسها . ولتلك الاسباب فاني اعارض الاقتراح الرامي الى اعادة النظر في قرار سبق اتخاذه .

السيد الاركون ( كوبا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : وكما كان عليه الحال في العام

الماضي عندما واجهت الجمعية العامة موقفاً مشابهاً تماماً ، فان وفد بلادى يعارض مرة أخرى معارضة قاطعة الاقتراح الذى يقضي باعادة النظر في القرار الذى اعتمد في الرابع والعشرين من ايلول /سبتمبر والخاص بالاجراء الذى اتبع في بحث قضية قبرص .

اننا نعارض عملية اعادة النظر هذه ذلك لاننا نعتقد أولاً وبصفة اساسية أن هذا الاقتراح يميل الى تعقيد بحث هذه المسألة اذا كانت الجمعية العامة سوف تقرر بأغلبية الثلثين اعادة النظر في قرارها الذى اعتمدته في الرابع والعشرين من ايلول /سبتمبر وان هذا سوف يفتح من جديد مناقشة اجرائية . ونحن لانعتقد ان مثل هذه المناقشة يمكن بأى حال من الاحوال أن تسهم في البحث الملائم لهذه المسألة الهامة .

ومع ذلك ، أريد أن يكون مفهوماً بشكل واضح تماماً أن وفد بلادى سوف يشعر ، بطبيعة الحال ، بالارتياح لكي يستمع الى المعلومات والشروح التي ستقدم الى اللجنة السياسية الخاصة من جانب ممثلي الطائفتين القبرصيتين ليأخذ علماً بها . وكما كان الحال في الماضي فاننا سوف نؤيد الاجراء الذى يقضي بالاستماع الى بيانات الطائفتين في اللجنة ونحن نعتقد ان هذه المعالجة تضمن بحثاً ملائماً لهذه المسألة .

ولكن في نفس الوقت أود أن يكون مفهوماً بشكل واضح أن وفد بلادى يحبذ ايجاد حـل للمشاكل التي تواجهها قبرص بروح من التفاهم ولصالح التطور السلمي للسكان بصرف النظر عن اصلهم الوطني أو خلفيتهم التاريخية أو الثقافية . ومع ذلك ، فاننا نعتقد بأن مجرد أن يقترح على الجمعية العامة أن تعيد النظر في قرار اجرائي اتخذته في شهر ايلول /سبتمبر يعتبر مساساً بتطور المناقشة ويشكل عملاً ذلماً لدولة عضوفي هذه المنظمة . ان الدول الاعضاء في الامم المتحدة لا يمكن ان تنقسم الى مجموعات أو طوائف وفقاً لآراء أو معتقدات أو احواء أى أحد . ان الدول الاعضاء في هذه المنظمة دول متساوية ذات سيادة . ومن هنا فاننا نكن لهما الاحترام المتكافي .

اننا نعتقد أن تقديم الامور الى هذه الجمعية على هذا النحو يدل ضمناً على ان دولة قبرص

ذات السيادة لا تمثل بشكل شرعي من جانب حكومتها هنا ، وهي دولة لم يوجه اليها لوم اطلاقاً من خلال هذه الجمعية ولم يدنها احد منا مطلقاً. وهي دولة لم يعاملها المجتمع الدولي من قبل مطلقاً بنفس الطريقة التي يعامل بها نظام افريقيا الجنوبية ، اى أنني أقول أنه هذا من الظلم، ومن غير السليم ، أو المسموح به ومما لا يجوز عمله .

ان المقارنة بين الموقف في افريقيا الجنوبية وبين الموقف في قبرص لا يمثل انصافاً بالنسبة لقبرص أو القارة الافريقية . وبناءً عليه فاننا نعتقد ان هذه مقارنة تشير الاستياء الى حد ما .

نعتقد أن محاولة معالجة تمثيل الدولة التبرصية وهي دولة عضو في الامم المتحدة كما لو كانت هذه الدولة غير قائمة ، وكما لو كانت هذه الدولة تمثل فقط جزءاً من السكان . فان هذا سوف يعني اننا نضع جانبا مبادئ المساواة في السيادة بين الدول ، وسوف يكون ذلك عملاً من أعمال التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص ، وسوف يكون معناه تجاهل وحدة وسلامة أراضيها ، وسوف يكون في واقع الأمر دعوة مفتوحة قبل دراسة جوهر الموضوع ، وسوف تكون دعوة مفتوحة لا إعلان حكمنا مسبقاً لصالح تفتيت دولة عضو في هذه المنظمة .

ولهذا السبب فان وفد بلادى يعارض معارضة قاطعة الاقتراح الرامي الى اعادة النظر في القرار الذى اتخذه الجمعية العامة في ٢٤ من أيلول / سبتمبر . ونحن نشق أن الجمعية العامة سوف ترفض هذا الاقتراح .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : بمقتضى المادة ٨١ أعطينا الكلمة لاثنين من المتحدثين ضد هذا الاقتراح ، وبعد ذلك سوف نطرح هذا الاقتراح للتصويت فوراً . وتنص المادة ٨١ على مايلي : " متى اعتمد اقتراح ما أو رفض ، لا يجوز اعادة النظر فيه في الدورة نفسها ما لم تقر الجمعية العامة ذلك بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين المصوتين . ولا يسمح بالكلام في أى اقتراح باعادة النظر لغير متكلمين اثنين يعارضانه ، ثم يطرح الاقتراح فوراً للتصويت " .

ولقد طلب التصويت بندا ١٠ الاسماء على الاقتراح الذى قدمه السيد ممثل تركيا والذى يقضي بوجوب اعادة النظر في القرار الذى اتخذه الجمعية العامة في جلستها العامة التي عقدت في ٢٤ أيلول / سبتمبر . ان هذا القرار كان يقضي بانه عند بحث البند في الجلسات العامة وفقاً لقرار الجمعية العامة فيما يتعلق بتخصيص البنود فان على الجمعية العامة أن تدعو اللجنة السياسية الخاصة الى الاجتماع لكي تعطى الفرصة لممثلي الطائفتين القبرصيتين للحدِيث أماهما للتعبير عن آرائهم . ومن المفهوم أيضاً أن الجمعية العامة سوف تستأنف بعد ذلك بحثها لهذا البند ، آخذة في الاعتبار تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

وسوف تشرع الجمعية الآن في التصويت على الاقتراح التركي الذى يقضي بأن تعيد الجمعية العامة النظر في قرارها .

اجرى تصويت، بنداً ٤ الأسماء

ونذرا الى سحب اسم تشيكوسلوفاكيا في القرعة التي أجراها الرئيس ، فقد دعاها الرئيس الى التصويت أولا :

المؤيدون : الاردن ، أفغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتان ، تركيا ، تونس ، العراق ، عمان ، غواتيمالا ، قطر ، الكويت ، ماليزيا ، مديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، الولايات المتحدة ، اليابان ، اليمن .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، استراليا ، اكوادور ، اوغندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بربادوس ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سريلانكا ، السلفادور ، سوازيلند ، السويد ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، فنلندا ، فيجي ، قبرص ، كمبوديا ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، الكونغو ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، مالطة ، مدغشقر ، المكسيك ، منغوليا ، موريشيوس ، النمسا ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

الممتنعون : ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، أوروغواي ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، البرازيل ، البرتغال ، تايلند ، الجمهورية العربية السورية ، الدانمرك ، زائير ، سنغافورة ، السنغال ، سورينام ، السودان ، سيراليون ،

شيلي ، غابون ، غامبيا ، غانا ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ،  
 كولومبيا ، لكسمبرغ ، مصر ، المغرب ، ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
 العظمى وايرلندا الشمالية ، موزامبيق ، النرويج ، النيجر ، هايتي ، هولندا ،  
رفض الاقتراح بأغلبية ٧٠ صوتا مقابل ٢٣ صوتا وامتناع ٣٥ عن التصويت \*

ويعد ذلك ابلغ وفدا بوتان وجزر اليهاما الا مائة العامة أنهما كانا ينويان التصويت

\*

ضد الاقتراح .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن سوف أَدعو الممثلين الذين يريدون، تحليل

تصويتهم بعد التصويت .

السيد شيرر ( الولايات المتحدة الأمريكية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : وودت أن

أقرر أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد صوت بشكل يعكس رأينا بأنه يجب أن تتاح فرصة لمناقشة كاملة في محفل مناسب لأية قضية تجد أية دولة عضو في الأمم المتحدة أسبابا قوية لعرضها . ان تصويتنا لا يمس موقفنا بالنسبة لقضية قبرص ، ولا التخصيص المناسب لليند الخاص بقبرص أو موقفنا القائم على أن ممثلي الدول الأعضاء فقط هم الذين يجب أن يسمح لهم بالحدِيث في الجلسات العامة .

السيد البارودي ( العربية السعودية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : أدليت بصوتي

باسم الدولة التي أمثلها لصالح الاقتراح التركي ، ليس لأسباب التضامن من أجل انني أظن أن هذا المطلب معقول من جانب تركيا ، وخاصة بسبب أن القبارصة الأتراك هم الأقلية في قبرص ، وان الغالبية التي تصادف أنها يونانية العرق والذين ، وأنا على يقين ، من أنهم يسعون الى السلام ويريدون السلام شأنهم شأن الأقلية من القبارصة الأتراك كان يجب أن يستجيبوا لطلب ممثل تركيا باسم القبارصة الأتراك لكي يسمح لهم بالادلاء بأرائهم أمام هذه الجمعية العامة .

وفضلا عن ذلك ، لا بد لي وأن أنذركم القديما هنا بأن هذه القاعة لا تعطى أى حق بالنسبة لأى موضوع يناقش فيها . والواقع ، ان اولئك الذين يجلسون في اللجنة السياسية الخاصة يشبهون الذين يجلسون هنا ، وسياساتهم تتم بناء على تعليمات ، ولا شيء يتغير . ولقد اخبرت بعض زملائي الذين صوتوا ضد الاقتراح التركي قبل أن يصوتوا وقلت لهم ان المسألة ليست مسألة انحياز الى جانب ولكنها مسألة اولئك الذين يظنون أنفسهم أقوياء وأكثر عددا في الجزيرة ، وأن هؤلاء يجب أن يكون لهم فرصة للحدِيث حتى في الأمم المتحدة ، بدلا من الحدِيث عن السلام وان هذا يجعل الأمور اكثر صعوبة بسبب العدوات .

اننا بدأنا نصل الى نقطة نجد فيها أن الكثيرين منا يصوتون كمجموعات ، ويصوتون بالتضامن . وانه لشرف لي أن أمثل بلدا له تفكيره الخاص . وأنا لا أقول ذلك انتقاصا من الآخرين ، انهم يحصلون على تعليمات وان كانوا يتصرفون على أساس التضامن . ان التضامن يكون سليما اذا كان عادلا ، واذا كان يقوم على العدالة النهائية ، وليس هناك عدالة مطلقة .

ومن هنا لم يكن أمامي من اختيار سوى أن أصوت كما فعلت .  
 اسمحوالي أن أقول هذا . هناك دائما ثغرات عندما تكون الأمور كما نشهد اليوم . ولعلكم  
 تذكرون أنني قلت في العام الماضي انه اما أنا أو ممثل تركيا سوف يقرأ خطاب السيد د نكتاش اذا لم  
 يسمح له بالظهور . ان الكلمات هي التي تهتم ، وليس الشخص الذي يقف على هذه المنصة . ان  
 الشخص ليس سوى أداة لتنفيذ السياسة . ومن هنا ، هناك طريقان مفتوحان أمام زميلنا التركي :  
 اما أن يقرأ البيان هنا أو يشرحه في اللجنة السياسية الخاصة ، أو أن يقرأ هذا البيان القبارصة  
 الا تراك في اللجنة السياسية الخاصة بأنفسهم .

ومن هنا هناك مخرج دائما ، كان يمكن أن ننقد أنفسنا من كثير من المتاعب لو لم نعط  
 هذه القاعة نوعا من الهيبة ليست موجودة . ان القضية كان يمكن أن تناقش هنا بشكل أفضل مما  
 تناقش في اللجنة السياسية الخاصة ، وربما ، تكون هناك نتائج تتحقق من الأخذ والعطاء بدلا  
 من الدعاية والحديث عن قضية ضد قضية أخرى ، حيث أن روح الأمم المتحدة هي التوفيق بين  
 الأطراف .

وأعتقد أنه في المستقبل آمل ألا نكرر نفس الخطأ الذي وقعنا فيه بإعطاء هذه القاعة أهمية  
 أكثر مما تستحق ، برغم كل احترامنا لأصوات الأغلبية الذين صوتوا ضد الاقتراح التركي .

السيد أشطل ( اليمين الديمقراطية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد صوت وفد بلادى

ضد الاقتراح التركي بالسماح لممثلي طائفة القبارصة الأتراك بالحديث في الجمعية العامة ، لأن  
 الموافقة على هذا الاقتراح ، في رأينا ، تعني قبول تقسيم قبرص . علاوة على ذلك ، فان هذا  
 الاقتراح من شأنه المساس بسيادة ، ووحدة أراضي ، واستقلال قبرص التي نحترمها بالكامل .  
 ان وفد اليمين الديمقراطية ما كان يعترض على هذا الاتجاه لو كان قد اقترح في أية لجنة  
 أخرى ، لأننا نود ، أيضا ، أن يستمع الى ممثلي طائفة القبارصة الا تراك في الأمم المتحدة ،  
 وليس في الجمعية العامة ، الأمر الذي يعني أن لها حق السيادة كدولة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لا يوجد أى ممثل آخر يرغب في طلب الكلمة لتعليق تصويته بعد التصويت .  
والآن ، أود أن اقترح على الجمعية العامة ، دعوة اللجنة السياسية الخاصة الى الاجتماع غدا ، الثلاثاء ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، للاستماع الى رأى ممثلي الطائفتين القبرصيتين ، وعندئذ تواصل الجمعية العامة ، النظر في هذا البند يوم الأربعاء . ١ تشرين الثاني / نوفمبر . فهل لى أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : وفي هذا الشأن ، أود أن ابلغ الجمعية العامة ، بأن اجتماعات اللجنة السياسية الخاصة السابقة ، المخصصة لموضوع قبرس ، قد سجلت في محاضر . فهل لى أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب هذا العام أن تحذو نفس الحذو فيما يختص بتسجيل اجتماعات اللجنة السياسية الخاصة ، التي سوف تعقد غدا ، بشأن موضوع قبرس ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : وأود أن اقترح قفل قائمة المتحدثين في هذا البند في المناقشة العامة في الساعة الخامسة من مساء يوم الأربعاء . ١ تشرين الثاني / نوفمبر .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن سوف ننظر في البند قيد البحث .

السيد كريستوفيدس ( قبرس ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد مضى أكثر من عامين منذ قيام تركيا بغزو عدواني لبلادى ، وماتزال أزمة قبرس تهدد بصورة متزايدة ، الأمن والسلام الدوليين . ان مأساة شعب قبرس ماتزال مستمرة بصورة مؤلمة ، وماتزال خطة تركيا سارية - تحت ستار خداع من السكينة - لحل وتفتيت جمهورية قبرس .

ان خطط انقره ضد قبرس ، أصبحت واضحة الآن . ان الاحتلال العدواني لأربعين في المائة من أراضي الجزيرة عن طريق التواجد المستمر غير المشروع ، لأربعين ألف جندي تركي ، يسبب آلاما لا مثيل لها لشعب قبرس من الطائفتين اليونانية والتركية ، وان سياسة انقره القائمة على فرض الأمر

الواقع ، انما تبين بوضوح خطط تركيا ، وعلاوة على ذلك ، فان منع عودة اللاجئين الى ديارهم وأراضيهم بالقوة ، والطرد اليومي للقبارصة اليونانيين الباقين في المنطقة المحتلة ، واستعمار هذه المنطقة عن طريق النقل الجماعي لمستعمرين من تركيا لتوطيئهم في قبرس ، ورفض أنقره التفاوض البناء المهادف ، كل هذا ، انما يظهر الأبعاد الحقيقية لهذه الخطط .

ان تركيا لا تتردد في قبرس ، عن خرق أحكام القانون الدولي ، وانتهاك جميع حقوق الانسان الأساسية ، وكل مفهوم للحقيقة ذاتها . ان كافة اعمال وتصرفات تركيا في قبرس ، انما تهدف الى خدمة سياستها التوسعية ، التي وقع ضحيتها شعب قبرس من الطائفتين اليونانية والتركية على حد سواء . لقد حاولت انقره ، ان تخفي خططها بادعاء اهتمامها بالقبارصة . ولكن ، ما هي العلاقة التي يمكن أن تقوم بين رفاهية شعب قبرس ، أو حتى حماية القبارصة الأتراك ، وبين تواجد . . . . . جندي في قبرس غير المنحازة ، يواصلون ارتكاب الفظائع والاعمال اللاانسانية ، ضد الطائفتين التركيبية واليونانية ؟ ما هي العلاقة التي يمكن أن تقوم بين اهتمام تركيا المزعوم بمصالح القبارصة ، وبين الطرد اليومي وأعمال المضايقة التي تمارس ضد القبارصة اليونانيين الباقين في المنطقة المحتلة ؟ ما هي العلاقة التي يمكن أن تقوم بين رفاهية القبارصة الأتراك ، وبين فرض وجود عشرات الآلاف من المستوطنين الأتراك بينهم ؟

لقد أثبت الوقت والأحداث زيف ادعاءات انقره ، وقضى على خرافتها وزيفها ، تحت ثقل سياسة تركيا اللاانسانية ، والجرائم الوحشية التي ترتكبها قواتها العسكرية . ان تركيا تنظر اليوم كالفنازي الجبار لدولة صغيرة عزلاء ، تحاول تركيا تفتيتها بصورة دائمة عن طريق استخدام القوة ، وتحاول القضاء ، اذا أمكن ، على عضويتها في هيئة الأمم المتحدة .

انه لثالث سنة متتالية ، تأتي قبرس الى هذه الجمعية الموقرة ، ساعية الى الحصول على تأييدها لبقائها كدولة ذات سيادة مستقلة غير منحازة ، وللحفاظ على وحدة اراضيها . لقد تمت الاستجابة لندائنا في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . لقد أصدرت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين القرار ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) ، وفي دورتها الثلاثين اصدرت القرار ٣٣٩٥ ( د - ٣٠ ) ، وقد وفر هذان القراران الاطار اللازم لتسوية مشكلة قبرس . وقد طالبت على وجه التحديد ، هذه القرارات ، وقرارات اخرى للأمم المتحدة ، بانسحاب القوات الأجنبية بسرعة ، وعودة اللاجئين الى

أراضيهم ، كما طالبت باجراء مفاوضات وبناءة وهادفة ، بين الطائفتين التركية واليونانية تدور بحرية تامة لتسوية القضية الدستورية . وطالبت تركيا بالامتناع عن اتخاذ اجراءات من طرف واحد ، بما في ذلك الاجراءات التي من شأنها تغيير التركيب السكاني لقبرس . ومنذ العدوان التركي ، صدر ١٦ قرار في هيئة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقبرس ، و ٣١ قرار عن مجلس الأمن ، و ٣ عن الجمعية العامة . وما من قرار من هذه القرارات احترمه تركيا ، فانها لم تحترم حتى القرار ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) الذي صوتت لصالحه ، كما لم تنفذ أى حكم من أحكام هذه القرارات . لقد قابلت انقره ١٦ قرارا من قرارات هيئة الأمم المتحدة بالاستخفاف الكامل ، واعتبرتها مجرد حبر على ورق .

ان انقره تدعي انها تريد الوصول الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرس . ومادام ان هذا هو أيضا هدف قرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بقبرس ، فلماذا لا تشرع أنقره في تطبيقها حتى تثبت حجة ادعائها ، وصدق نواياها . ان رفض تركيا تطبيق هذه القرارات ، ليس له الا أحد تفسيرين ، اما أن قرارات الأمم المتحدة لا تهدف الى حل عادل ودائم ، واما أن تركيا لا تتطلع لمثل هذا الحل . ولا أعتقد انه من الصعب أن نتبين ما هو التفسير الصحيح .

في محاولة لاثارة اللبس والبلبلة ولا خفاء أعمالها العدوانية ضد قبرص ، وفي محاولة فاشلة للتهرب من المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقها لعدم تنفيذها لهذه القرارات ، تسعى تركيا المسمى انظار مشكلة قبرص كما لو كانت قضية يمكن حلها بالمفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين ، اليونانية والتركية ، حسب قرارات الأمم المتحدة . ولكن الهدف من هذه المفاوضات منصوص عليه بوضوح في هذه القرارات : ان المفاوضات تعني فقط بالنواحي الدستورية للمشكلة ، وهي منفصلة تماما عن موضوع انسحاب القوات الأجنبية وعودة اللاجئين الى ديارهم ، الأمر الذي يجب أن يسبق المفاوضات ، لا أن يأتي بعدها وفقا للقرارات الصادرة .

كيف يمكن لشعب قبرص - سواء من الأتراك أو اليونانيين - أن ينهوا بأنفسهم العدوان واحتلال أراضيهم من قبل قوات أجنبية ، وكيف يمكن أن يتوقع منهم أن يتفاوضوا بحرية بشأن مستقبلهم في وجود قوات احتلال مسلحة تلقي بظلالها الكثيفة على أراضيهم ؟ يجب التأكيد على أن مشكلة قبرص ليست في جوهرها مشكلة قائمة بين الطائفتين القبرصيتين ، ولكنها مشكلة عدوان تركي ضد قبرص .

ان الاستخفاف الذي تبديه تركيا بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بقبرص يثبت دون شك أن أنقرة لا تتطلع الى حل يتمشى مع المبادئ المقبولة دوليا . ان تركيا لا تريد الوصول الى حل عادل ودائم . بل ان ما تريده تركيا هو تسوية في صورة ما يسمى باتحاد فيدرالي بينما هو في الحقيقة بمثابة تقسيم لقبرص . انها تحاول أن تفرض حلا يسمح لها في المستقبل بضم الجزء المحتل من قبرص بحكم الأمر الواقع وفي نفس الوقت تخلق الظروف التي تمكنها من احتلال قبرص بالكامل في أول فرصة . ان انقرة تسعى الى ايجاد حل يجعل قبرص تحت رحمتها ، في الوقت الذي يعتبر فيه مثل هذا الحل عادلا ودائما بالنسبة لتركيا ، فانه بالنسبة لقبرص يعني مأساة مؤلمة جديدة لها آثار لا يمكن تقدير مداها .

والحقيقة أن سياسة فرض الأمر الواقع - التي تتبعها تركيا في قبرص - تخدم هذه الخطط . وعن طريق سلسلة من الأعمال غير المشروعة والتعسفية التي تسميها تركيا "حقائق جديدة" ، تحاول تمهيد الطريق لتنفيذ خططها الماكرة . وبينما تعلن انقرة - لايجاد انطباع مزيف ولخداع الرأي العام العالمي - أنها تود أن تبقى قبرص مستقلة ذات سيادة موحدة الأراخي ودولة غير منحازة ،

فإنها في نفس الوقت تحمل بصورة مستمرة ويجد لجعلها جزيرة تابعة ومسيطر عليها ومقسمة أراضيها ، ومنعازة لها في الحقيقة . وهذا نوع من الحماية البالية في عصر الأمم المتحدة .

ان المساهمة المزعومة للطرف التركي في المحادثات بين الطائفتين يجب أن ينظر اليها في ضوء مطامع تركيا في قبرص . ان موقف تركيا في المحادثات اتسم دائما بمحاولة كسب الوقت والتعطيل . كما أن تواجد تركيا على مائدة المفاوضات لا ينبع من أية رغبة حقيقية في الوصول الى حل عادل لمشكلة قبرص . ان انقرة - في الواقع - تستخدم الوقت المخصص للمحادثات بغرض دعم موقفها في المنطقة المحتلة عن طريق سلسلة من أعمال فرض الأمر الواقع ، وعن طريق عرقلة الجهود الدولية لايجاد حل عادل ، بحجة أن المفاوضات تتقدم . وفي هذا الشأن يجدر بنا أن نذكر أن تركيا تتعمد اعاقسة نجاح هذه الجهود فرفضت صراحة اقتراح الاتحاد السوفياتي بعقد مؤتمر دولي موسع يتعلق بقبرص ، وهو الاقتراح الذي قبلته حكومتها .

وكما قدمت نصيحة لتركيا - بوحى من الصداقة - بأن تقدم التنازلات في قبرص فإنها تشير دائما الى المحادثات بين الطائفتين ولا تفعل شيئا . وهكذا فان ممثل القبارصة الأتراك - في المحادثات - بتعليقات من أنقرة - حاول منع تحقيق أى نجاح ، بحيث تتوقف المحادثات حتى ولو انطوى ذلك على عدم انجاز الوعود والتهرب من الاتفاقات التي أبرمت والتعهدات التي تم الالتزام بها . ومن الواضح أن تركيا لا تهتم بالمفاوضات الهادفة والبنائة بغية حل مشكلة قبرص ، بل انها تسعى الى مفاوضات آاذبة تسمح لها بدعم سيطرتها على الجزيرة .

ان الجانب اليوناني القبرصي يعلق آمالا كبيرة على المحادثات بين الجاليتين في جو من حسن النية وروح من التوفيق . اننا نتطلع مخلصين الى ايجاد حل عادل لمشكلة قبرص عن طريق الحوار البناء ، وقد اشتراك الجانب القبرصي في المحادثات على أساس أمل معقول وهو أن يشجع الجانب التركي في التفاوض الهادف والبناء ، وعلى أساس أنه - تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة - سوف تقوم تركيا - ليس قبل التفاوض ، ولكن على الأقل أثناءه - باتخاذ اجراءات لسحب قواتها من قبرص والسماح للاجئين بالعودة الى ديارهم .

ان هذه الآمال والتوقعات - للأسف - لم تتحقق . فان تركيا لم تضطلع بالتزاماتها وفقها لقرارات الأمم المتحدة ، بل انها منعت أيضا الحوار الهادف عن طريق تقويض المحادثات بتنفيذ سياسة عدم انجاز الوعود وفرض الأمر الواقع .

والدليل الحالي على الموقف السلبي للجانب التركي تجاه المحادثات هو عدم وفائهم بالتزامها بالتقدم باقتراحات محددة أثناء المفاوضات . وفي الجولة الخامسة للمحادثات بين الطائفتين التي جرت في شباط/فبراير الماضي في فيينا تحت اشراف وادارة سكرتير عام الأمم المتحدة اتفق على أن يتبادل الطرفان - في فترة محددة - اقتراحات محددة تتعلق بمختلف نواحي مشكلة قبرص . وقد التزم الطرف اليوناني القبرصي باتفاقه هذا وتقدم خلال المدة المحددة باقتراحات تعالج كافة نواحي المشكلة . وقد وصف المراقبون المحايدون هذه الاقتراحات بأنها بناءة وواقعية . أما الجانب التركي فقد رفض التقدم بأية اقتراحات محددة تتعلق بالنواحي الأساسية في مشكلة قبرص والمتعلقة بوحدة الاراضي بالذات . بل اقتصر على الاشارة فقط الى النواحي العامة وبعض المفاهيم الغامضة التي أسمتها تركيا - تعسفا - بالمقاييس أو المعايير . وحتى الآن فإن الجانب التركي يصّر على رفض الوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه في حضور السكرتير العام . وهناك اتفاق آخر انتهكته تركيا انتهاكا فاضحا ، وهو الاتفاق الانساني الذي تم التوصل اليه اثناء الجولة الثالثة لمحادثات الطائفتين التي عقدت في فيينا في آب/أغسطس ١٩٧٥ . فقد حاولت تركيا الاتفاق . كما هو معلوم - الى مظهر مؤلم من مظاهر عدم الثقة والوعود غير المنجزة . ففي حضور الأمين العام للأمم المتحدة - الذي عقدت المحادثات تحت اشرافه كما سبق أن ذكرت - اتفق على أنه سوف يسمح للقبارصة الاتراك - الباقين في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة - بالانتقال الى المناطق الواقعة تحت السيطرة التركية ، وأن القبارصة اليونانيين الباقين في المناطق المحتلة سوف يكونوا أحرارا في البقاء هناك وسوف تعطى لهم كل التسهيلات ليعشوا حياة عادية ، بما في ذلك تسهيلات التعليم وممارسة شعائرهم الدينية والحصول على الرعاية الطبية بمعرفة أطبائهم وهم وحرية الانتقال في المنطقة المحتلة . وقد اتفق أيضا على أن قوات الأمم المتحدة في قبرص ستكون لها حرية التنقل العادي في القرى القبرصية اليونانية في المناطق المحتلة .

لقد لجأت قوات الاحتلال التركية الى عدة مبررات ، لمنع المدرسين ورجال الدين والاطباء من دخول المنطقة التي تحتلها تركيا . ومنع القبارصة اليونانيون من الانتقال بحرية ، ومن ممارسة الحياة الطبيعية . كما لم تتمكن قوات الامم المتحدة من الاضطلاع بدورها ، لأن تركيا لجأت الى سلسلة من أعمال القهر والمضايقات ، واستخدمت القوة الفاشمة .

ومنذ ٢ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، عندما تم التوقيع على هذا الاتفاق الانساني ، وحتى منتصف تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، فان أكثر من خمسة الاف من القبارصة اليونانيين ، من بين تسعة الاف ، قد طردوا من المنطقة المحتلة . ولقد ازدادت عمليات الطرد هذه وحدد الجيش التركي لنفسه هدفا ، هو طرد جميع القبارصة اليونانيين من المنطقة المحتلة ، قبل الربيع القادم . لقد زادت هذه الاعمال اللاانسانية من حدة مشكلة اللاجئين ، وهكذا توفرت لدينا صورة باهتة ، وان كانت معبرة للمأساة الانسانية التي يعانيتها شعب قبرص .

ان تفسير الطرف التركي لطرد القبارصة اليونانيين هو أن المطرودين قد وقعوا على "طلبات اختيارية" لنقلهم الى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة . ان أقل ما يمكن قوله عن هذا التفسير ، هو أنه يعتبر ماسا بنزاهة المئات من المراقبين الموضوعيين ، وأنه محاولة غير موفقة للاقتلال من شأن نكاسة الانسان . ان أنقرة لاتستطيع أن تخفي الوسائل اللاانسانية التي لجأت اليها قواتها لتحقيق ماسمى بالنزوح الاختياري للقبارصة اليونانيين من المنطقة المحتلة .

ان الحد من حرية التحرك ، والحرمان وعمليات التخويف ، والمضايقات المستمرة ، والتهديد المتزايد للارواح ، كل ذلك يعطي صورة قائمة عن ظروف المعيشة تحت الاحتلال التركي . ان هذه الظروف التي تنطوي على المهانة والاطار المادية ، والاكرام على توقيع الطلبات ، واجبار الافراد على ترك ديارهم وممتلكاتهم ، لانقاذ حياتهم ، هذه الظروف يصفها الغزاة بأنها "رحيل اختياري" . ولكن من هو الذي يختار أن يهجر ديار آبائه وأن يتخلى عن شمار جهده الطويل دون سبب قوى يرتبط بحياته ويقائه ؟ من هو الذي يقرر ، بحرية ، ترك أرضه وممتلكاته لكي ينتقل الى مكان آخر يعيش فيه في ظروف لا انسانية ، في مخيمات للاجئين ؟

لقد وزعت الاراضي والديار المغتصبة من أكثر من مائتي ألف من اللاجئين ، على المستعمرين المواطنين الذين جيء بهم من تركيا . ان الجريمة الدولية ، جريمة استعمار المناطق المحتلة

هي من النواحي المؤسفة لمشكلة قبرص . ان التوطين الجماعي لمستعمرين جلبوا من تركيا قد اتخذ أبعاد مجي\* أجنب الى مواني قبرص ، أخذوا أماكن اللاجئين من القبارصة اليونانيين .  
وتسهيلا لهذه العملية ، احضرت الحكومة التركية موظفين من أنقرة ، وأنشأت مكاتب تتجمع أمامها الجماهير ، لمحاولة الافادة من الاوضاع القائمة .

من الصعب ، في الواقع ، أن نصف وسائل الاستعمار البغيضة التي تلجأ تركيا اليها . ان تركيا لم تتردد في مواصلة محاولاتها هذه ، على أساس خطة موضوعة لتغيير الطابع الديمغرافي لقبرص ، مما يتعارض مع أحكام قرارات الأمم المتحدة ، التي طالبت تركيا بالكف عن هذه الاجراءات التعسفية .

ان أنقرة ، في محاولة فاشلة لتبرير توطين المستعمرين ولاخفاء الحقائق المتعلقة بنواياها ، قد اختلقت مجموعة من الاعذار . وفي البداية ، وصفت هؤلاء\* المستوطنين بأنهم عمال مهرة ، وزعمت فيما بعد أنهم كانوا قبارصة اترك مهاجرين عائدین الى قبرص . وهي بذلك تحاول ان تخدع الرأي العام العالمي فيما يتعلق بخطتها التوسعية ضد قبرص .

ان هدف طرد القبارصة اليونانيين ، وهدف عمليات الاستعمار واضح تماما . فان أنقرة ، تحاول — كما تدعي — أن توحد طبيعة المناطق التي تحتلها ، لتمهيد الطريق لضمها بحكم الامر الواقع ، للمنطقة المحتلة .

ان سياسة تركيا هذه كانت سيئة ، ليس فقط بالنسبة للقبارصة اليونانيين ، ولكن بالنسبة للقبارصة الاتراك الذين غزت تركيا قبرص لصالحهم ، كما تدعي . وقد أثبتت الاحداث ، أن القبارصة الاتراك ، تماما كالقبارصة اليونانيين ، كانوا ضحايا السياسة التي تطبقها أنقرة . وقد عانوا من سياسة العزل الذاتي الشبيهة بتلك التي تطبقها جنوب افريقيا ؛ وفي اطار محاولتها لاقامة البانتوستانات . ان محنة الرجل القبرصي التركي — ولا أتحدث عن هؤلاء\* المحيطين بالقيادة التركية — يؤكد عليها جميع المراقبين وهذا وارد حتى في الصحف القبرصية التركية . ونحن على يقين من انه اذا ترك القبارصة الاتراك واليونانيون لشأنهم بغير أى تدخل خارجي ، في جزيرة لا توجد فيها أية قوات أجنبية أو لاجئين ، فانهم يستطيعون العيش من جديد في جو من الوثام ، كما فعلوا لسنوات طويلة في الماضي .

وهناك ناحية أخرى من نواحي مأساة قبرص ، تتعلق بالمفقودين . وهناك أكثر من ألفي شخص مفقودين وهناك أدلة واضحة ، على ان عدد كبيراً منهم قد أصبحوا سجناء لدى قوات الغزو . وبالرغم من الجهود المتكررة التي بذلها الامين العام للامم المتحدة ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، واغفالا لقرار الجمعية العامة . ٣٤٥٠ ( د - ٣٠ ) فان الحكومة التركية ترفض التعاون - حتى بالنسبة لهذه القضية الانسانية البحتة ، وترفض السماح للجنة الدولية للصليب الاحمر بالتحقيق ، كما ترفض اعطاء أية معلومات عن مصير المفقودين . وتزعم أنقرة أنه ليس هناك افراد في أيدي الاتراك لم يعلن عنهم ، وبذلك تتجنب الوفاء بمسؤولياتها عن اختفاء هؤلاء الافراد دون ما أسباب معروفة .

ان أسر المفقودين يعانون معاناة مستمرة لأنهم لا يعلمون شيئا عن مصير المفقودين ، وانني أناشد هذه الجمعية العامة أن تعاوننا في هذا المجال الانساني باتخاذ الاجراءات الكفيلة بفرض تطبيق القرار رقم ٣٤٥٠ ( د - ٣٠ ) وأن تطالب تركيا بضمان حرية الانتقال لاجراءات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المناطق التي تسيطر عليها تركيا ، وذلك للتحقق من مصير المفقودين ، أو للحصول على معلومات بشأن من يكونوا قد قتلوا ، وذلك حتي نضع حد لمعاناة أسرهم .

ان قبرص تكافح اليوم من أجل بقائها الوطني والمادى ، وان تركيا من ناحية أخرى تواصل تنفيذ خططها للقضاء على جمهورية قبرص . وان تستخفف بمبادئ الميثاق وقرارات هيئة الامم المتحدة ، وان تنتهك أحكام القانون الدولي والحقوق الاساسية للانسان ، وان تتهرب من الاتفاقيات التي ابرمتها ، وان تتصرف بصورة استنزافية ، فان تركيا قد حولت قبرص الى منطقة يسودها العوز والأكم وخلقت اوضاعا تهدد الامن والسلام الدوليين . ان هذه الاوضاع وما يترتب عليها من آثار ، بالإضافة الى القلق الذي تشيره ، انما تعتبر تحديا لفعالية هيئة الامم المتحدة ، وتتعارض مع المبادئ الاساسية التي يرتكز بها بقاء هذه المنظمة .

لذلك ، فانه من الاهدية بمكان اتخاذ اجراءات مناسبة لضمان تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة المتعلقة بقبرص . واذنا كنا نرغب في ذلك الى حد كبير ، يجب أن يكون من واجب هيئة الامم المتحدة العمل على ذلك اذا أرادت ان تحقق اغراضها الاساسية . وكما ذكر الامين العام في مقدمة تقريره عن نشاط المنظمة حيث ورد :

" ان مسؤولية الحكومات لا تتوقف عندما يتم اقرار أى قرار . ان القرارات عادية ما تتطلب أعمالا حاسمة من قبل الحكومات بالإضافة الى الاطراف المعنية اذا قدر لها أن تتحول الى حقيقة واقعة " . (A/31/1/Add.1,P.10)

ان مثل هذا العمل الحازم هو الذى تطلبه من هذه الجمعية التي عليها أن تتخذ موقفا واضحا ازاء التنفيذ الفعال لقرارات هيئة الامم المتحدة ، وفقا للميثاق لضرورة احترام هذه المنظمة لنفسها .

السيد البارودى ( العربية السعودية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد استمعنا منذ قليل الى بيان زميلنا من قبرص ، وأخذنا في الاعتبار كل النقاط التي أثارها ، وأرجو أن يسمح

لي بأن أعلن انه لو كان الطرفان - وهما القبارصة اليونانيون والقبارصة الاتراك - سوف يواصلا العمل على هذا النحو ، فلا يمكن أن يحوز أي تقدم ليس فقط فيما بين الطائفتين ، وانما أيضا بين أية دولتين في الامم المتحدة ، وهما دولتان تنتميان الى ما يسمى بمنظمة الاطلنطي .

ان الذي استمعنا اليه اليوم تكرر في السنوات الثلاث الماضية أو نحو ذلك من على هذه المنصة وفي اللجنة السياسية الخاصة للأمم المتحدة ، ولقد كان لدى انطباع بأن زميلنا من تركيا سوف يدلي ببيانه ، ولكن يبدو أنه اتخذ في اللحظة الأخيرة قرارا أدى الى تغيير هذا الموقف ، وبالتالي فانه سوف يتحدث في موعد ما في المستقبل .

ولست أنا الذي يقف هنا كقاض أو حكم للتحكيم في قضايا كانت مطروحة أمام الجمعية العامة بل ومجلس الامن ، وقد يقول المرء لماذا نجد العربية السعودية ، وهي بعيدة نسبيا عن مسرح الأحداث ، أحداث هذه الاضطرابات ؟ لماذا يكون موقفها هكذا ؟ أسارع فأقول أن المملكة العربية السعودية جزء لا يتجزأ من العالم العربي ، والشرق الأوسط ونحن نعتبر أشقاءنا في قبرص بصرف النظر عما اذا كانوا من أصل تركي أو يوناني ، نعتبر أنهم يشكلون جزءا من اقليمنا ، ومن هنا ، فان أية متاعب هناك قد تؤثر علينا بشكل مباشر أو غير مباشر .

هذا من الزاوية السياسية . أما من الناحية الانسانية ، فاني أعتقد أننا ضد شيء يكون من شأنه أن يطيل أمد معاناة الافراد بصرف النظر عن دياناتهم أو أصلهم الاثني أو أي شيء آخر . ومن هنا فاننا نرى أن القبارصة مع أنهم أشقاء ما يزالون ضحايا للسياسة وهذا يحزننا ، ضحايا لسياسة الاطراف في هذه المنطقة .

ان أشقاءنا في قبرص من القبارصة اليونانيين يطالبون هذه الجمعية بالضغط على القوات التركية للانسحاب من الجزيرة ، وفي الظاهر يبدو أن هذا مطلبها بسيطا ، وهم يعطوننا الانطباع بأن الجيش التركي موجود هناك من أجل أن يقيم لنفسه قواعد بل وربما يقوم في النهاية بتجزئة جزيرة قبرص .

لقد كنا دائما ضد التقسيم ، وكما سبق أن قلت من قبل من على هذه المنصة ، فلقد تصادف أنني لعبت دورا متواضعا في قبرص ، أقصد في الاستقلال وفي تمهيد الطريق لاستقلال قبرص . ان صديقي السيد روسيدس طلب مني شخصيا في عام ١٩٥١ أن أعمل كشخص من الذين

يشاركون في وضع مبادئ حق تقرير المصير وتحويلها الى حق ، أن أعمل على أن تكون قبرص دولة واحدة كان هذا في عام ١٩٥١ عندما اجتمعنا في " الباليه دي شيلوت " ومنذ ذلك الحين جرت محادثات وانقسامات كثيرة في جزيرة قبرص ، ثم تشاورت مع حكومتي ، ومع حكومات أخرى ، واستمعت الى ضميري فرأيت أن قبرص يجب أن تحافظ على وحدتها ، ولا يجب أن تنقسم على أساس اثني ، لأنه على أية حال ، فان القبارصة عندما كانوا جزءا من الامبراطورية العثمانية كانوا يعيشون جنبا الى جنب بغير متاعب أو خلافات بل يعيشون في صداقة .

هل أنا بحاجة الى أن أنشط ذاكرة زملائي بالحديث عن الخلفية التاريخية لقبرص ؟ ان قبرص حتى ١٨٧٨ كانت جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية ، ولم نسمع مطلقاً في أيام شبابي - ولقد ولدت عثمانيا - أن القبارصة كان لديهم أى شعور ضد تركيا ، بل اننا لم نسمع أيضاً أن العنصر التركي الذى كان يمثل الاقلية أعاد على عاتقه أن يعمل ضد الغالبية لأنهم من أصل يوناني ، لقد كانوا يعيشون جنباً الى جنب في مودة وحب ، وذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ان الشباب الاتراك الذين اطاحوا بالسلطنة في تركيا انضموا الى ألمانيا قيصر ويلهايم الثاني ، وعندما خسرت ألمانيا الحرب ، أصبحت قبرص ضمن غنائم النصر .

في ١٨٧٨ عهد الى بريطانيا من قبل السلطان أن ترعى قبرص من ناحية الاستراتيجية ، ولم يكن هناك شيوعيون في ذلك الوقت ، ولكن كانت هناك روسيا القيصرية التي كانت لها مخططات فيما يتعلق بالبحر المتوسط ، ولقد رأى البريطانيون أن يستفيدوا من اقرار السلم بين روسيا القيصرية وتركيا ، وبدأت كل المتاعب لأن قبرص من مغنم الحرب والنصر ، وبقي اصدقاؤنا البريطانيون هناك حتى بدأت قبضتهم تصبح على الجزيرة غير قابلة للاستمرار وكان هذا متفقاً مع يقظة الشعوب في كل مكان ، الشعوب التي ارادت التخلص من نير الحكم الاجنبي .

عندئذ فقط ، بدأت الضغوط الخارجية تمارس على مختلف الاطراف ، وظهرت خلافات مصطنعة لأى غرض ، لقد كان ذلك على أساس مبدأ " فرق تسد " ، وأستطيع أن أقدم لكم أمثلة كثيرة على ما حدث في اجزاء أخرى من العالم ، ولكن يكفيني أن أقول أنه عندئذ فقط ، وجدنا أن الخلافات الاثنية قد بدأت تفرخ على الشعب ، وبدءوا يفكرون في اطاروعي وطني معين . من هنا فقد كان الموقف الكلي مصطنعاً وقد تم تحقيقه عن طريق السياسة الخارجية في شذوون منطقة معينة وبالنسبة لقبرص .

ان الدور المتواضع الذى لعبته كان عندما اتصل بي وزير خارجية تركيا الراحل السيد زورلو - رحمه الله عليه ، لأنه توفى وفاة غير انسانية حيث قتل - اتصل بي في منزل سفيره لدى الأمم المتحدة الذى كان في ساتون بليس وسألني عن رايي الشخصي في مسألة قبرص ، وقلت له أنه يجب ألا يكون هناك تقسيم أو ضم ، لأن اصدقاؤنا الاتراك كانوا يفكرون في انشاء نوع من الوصاية على ذلك الجزء من قبرص . وقلت لهم أيضاً أن انضم الى اليونان لن يكون هو الحل السليم ، ومن هنا قلت أن قبرص يجب أن تكون مستقلة ، فقال السيد زورلو واعتقد أن هذا حل معقول .

جاءت بعد ذلك المفاوضات المطولة التي انتهت بانشاء دولة واحدة غير قابلة للتجزئة ،  
 وبطبيعة الحال بها مجموعتان اثنتان وأية دولة ليست فيها مجموعات عرقية ؟ انني في كثير من  
 الأحيان أشير الى فرنسا التي بها مجموعات اثنية كثيرة ، وكذلك المملكة المتحدة ، ان كل دولة بها  
 مجموعات اثنية ، الولايات المتحدة نفسها مكونة من الكثير من القوميات العديدة ، ومع ذلك فانها  
 دولة واحدة على أساس فيدرالي .

من الذي يلعب بالسياسات في قبرص ؟ انها قوة أجنبية التي تلعب في قبرص ، من الذي أرسل  
 السيد سمبسون الى هناك ليحاول قتل الرئيس مكاريوس ؟ هل أرسله الاتراك الى هناك ؟ لو نجح  
 سمبسون أو من أرسلوه نتيجة السياسة التي تعززها الاضطرابات ، ما الذي كان يمكن أن يحدث؟  
 ان الاتراك كانوا سيندبعون ، ومن الذي كان سيصبح مسؤولا لعدم القيام بدور في شؤون قبرص؟  
 الاتراك .

لقد اتصل بهم الاتراك القبارصة مرارا وتكرارا ليبلغونهم أنهم يتعرضون للتمييز ، ولم يكن هذا  
 غير طبيعي ، فالدولة كانت جديدة ، وكان الأفراد يخدمون مصالحهم الاثنية ، وأنا لا أقول ذلك  
 لتوبيخه أي نقد الى القبارصة اليونانيين ، لقد تصرفوا شأنهم شأن كثير من الشعوب الأخرى .  
 لقد جاء اليّ أحد الاتراك - ولعل صديقي السفير روسيدس نسي هذا - وقال " انك تقول  
 أنه يجب ألا يكون هناك تقسيم أو ضم لليونان ، ولكن الاقلية التركية يمارس ضدّها التمييز " ، لقد  
 كان هذا أيام جريفاس ، الذي كان يريد الوحدة مع اليونان على الرغم من معارضة الاسقف ، وهذا  
 الاسقف الذي لم يكن يونان يصفه سوى يوناني ، قد يقول البعض أن سمبسون كان شخصا مجنوناً ،  
 ان سمبسون لم يكن كذلك ، لقد كان ارهابيا أيام البريطانيين ، وقد اصاب بالعجز كثيرا من الجنود  
 البريطانيين ، من الذي أرسل السيد سمبسون ؟ اننا سوف نعقد الأمور أكثر وأكثر لو دخلنا في  
 أسباب المشكلة كلها ، ويأفيني أن أقول كما ورد في القرآن الكريم ما معناه " البادئ بالشر أظلم " ،  
 من الذي بدأ الشر ؟ هل كان السيد سمبسون يعمل وحده ؟ انني لا أملك جهاز مخابرات ، ولكن  
 الناس يقولون لي بعض المعلومات ، انني لن أحير أحدا بأن أحد - طبقا لمعلوماتي - من الذي  
 أرسل سمبسون الى قبرص ، ولكنني أفسر الشك لصالح المتهم .

ان الاتراك يلعبون الآن ، انهم ليسوا أقاربي ، ولكنهم واليونانيين اخوان لنا ، ربما يسكنون  
هناك ، تشابه بين ثقافتنا وثقافة اليونانيين أكثر مما بينها وبين ثقافة الاتراك ، فلقد أخذنا الكثير من  
الثقافة اليونانية ونقلنا الثقافة الهلينية الى سيسيلي وأسبانيا في العصور الوسطى حينما كان الاوروبيون  
يرابره .

اننا ندين اليونانيين بدين ، كما ندين الاتراك أيضا بدين ، وذلك بانضمامهم الى ديننا ، الاسلام ، وادخالهم في لغتهم كثيرا من كلماتنا ، ويمكن ان نقول ، أن ٣٠ في المائة من اللغة التركية من اللغة العربية . نحن جميعا مختلطون ، ومن الذى يأتي لكي يفرق بيننا حتى يسودنا ؟ قوى من الخارج . وأنتم ايها الاتراك واليونانيون ، وبخاصة اليونانيين القبارصة ، تعملون لصالح الأجانب ، وقد لا تعلمون ذلك ، الا عندما تتأكدون أن الاجانب يتدخلون في شؤون قبرص ، عندئذ سوف تفيقون ، وتجدون أن قدرا كبيرا من البؤس يسيطر وينتشر ، كما قال وزير الخارجية ، لأن كلا من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك يعانون ، وتجتث جذورهم .

الآن ، يجب أن تفعلوا شيئا في هذا الموقف ، يمهّد الطريق أمام التفاهم والصدقة والسلم ، بدلا مما تقومون به الآن ، انكم تزيدون العداوة بين بعضكم البعض ، وآمل ألا يفعل الاتراك نفس الشيء ، انكم تثيرون عداوة الاتراك ، ليس فقط الاتراك في تركيا ، وانما القبارصة الاتراك ، والا لماذا لم يعيشوا في محبة معكم ، كما كانوا يعيشون في ايام الامبراطورية العثمانية ؟ لا بد أن هناك أحدا يتسبب في ذلك .

انكم تطالبوننا هنا بحل مشاكلكم ، وكل ما يمكن ان نفعله هو أن نصدر قرارات تشمل توصيات فقط ، ان مجلس الأمن لم يكن في مقدوره حتى الآن أن يتوصل الى الأساليب اللازمة لحل سريع ولكنه يمضي في هذا الاتجاه خطوة خطوة ، وهذا هو الاسلوب والنمط الاخير في الدبلوماسية ، بينما الشعب يعاني ، فسياسة خطوة بخطوة هي التي تقرر .

من هنا ، ما الذى يجب عمله ؟ اشياء كثيرة يمكن ان تعمل ، ويجب في هذه الجمعية أن نضغط على كلا الطرفين ، حتى لا يثير كل منهما عداوة الطرف الآخر . وأعتقد أن أجهزتنا قد انشئت عندما وجدنا السيد نكتاش والسيد كليريدس على وشك أن يحرزا تقدما ، ويتفهم بعضهما البعض ، الى أن حدث شيء - لا أود أن أدخل في أسباب حدوثه ، ولكن حدث ومرة اخرى أن تدخل شخص آخر من الخارج ، ولو تركتتا الدول الكبرى وحدنا ، فأعتقد انه سوف يكون من الأفضل ، لا أعني أنه لن يكون هناك خلافات ، ان الانسان حيوان مشاكس كثير الخلافات . ولكنني اعتقد أنه سوف يكون من الأسهل أن نسوى الخلافات .

من الذى يستطيع أن يقول لي ، أنه بسبب الأهمية الاستراتيجية لقبرص ، فان دولا معينة

لا تضحى بالشعب القبرصي بصرف النظر عن أصله الاثني ؟ من الذى يستطيع ان يؤكد لي أنه ليست هناك مؤامرة أجنبية ؟ من الذى يستطيع أن يؤكد لي هذا في أيام أجهزة المخابرات التي تنفق الملايين والبلالين من العملات ؟ لن أقول لكم اية عملات الآن ، والا سوف تفهمون ما أعنيه ، انكم تعرفونهم ، ألم يحن الوقت بعد حتى يمكن لنا في عصر القنابل النووية ، وفي عصر الدمار الشامل ، أن نسمع افرادا في مثل سني يقنعوننا - ليس من أجل الدول في المنطقة ، وانما من أجل اطفالنا واطفالهم - بأن نبدأ منهجا جديدا تجاه الشؤون السياسية ، والا فان العالم سيقدم على الانتحار ، عن طريق الانفجار السكاني ، وتلوث المحيط الحيوى ، وخلاف عوامل اخرى كثيرة .

ولكن من المفروض ان نعالج هذه المشاكل هنا ، وخلال الوكالات المختلفة التابعة للأمم المتحدة ، ونحن نتعجل لعمل ماذا ؟ الانحياز .

ولقد لاحظت هذه الاضواء على لوحة التصويت . ان التصويت كله تم بالتزامن ، اذا كنت انتمي الى عدم الانحياز فبقليل من الاستثناء يجب أن أصوت في اتجاه معين ، واذا كنت انتمي الى المجموعة الغربية فبقليل من الاستثناء يجب أن أصوت بطريقة اخرى . واذا كنت انتمي الى المجموعة الشرقية فاني يجب أن أصوت على هذا الأساس ، فهل هذا هو أساس الامم المتحدة ؟

ان عصبة الامم ضاعت وانهارت ، لانها لم تقم على اساس من العدل ، انما على أساس مناطق النفوذ ، وسياسات القوة . هل سنتبع نفس السياسات المقلسة ؟

ان قبرص جزيرة صغيرة ، ولكنها شبيء مصغر لما يحدث في كل انحاء العالم . اننا لا يمكن ان نقبل ذلك .

الدعاية : ان هذا هو ما يرقى اليه هذا البند في الجمعية العامة . مجرد دعاية . وهل حققت الدعاية لنا اية ثمار ؟ كلا . بل تحقق مزيدا من العداوات ، بين القبارصة الاتراك وبين القبارصة اليونانيين .

وبناء عليه يجب أن نفسر الشك لصالح الأقلية التركية في قبرص ، ان لديهم مخاوف ، لو أن تركيا انسحبت قد يصبحوا ضحايا ليس لأية سياسة يونانية جهنمية ولكن كما نعرف جيدا من سيكيولوجية الكتل الجماهيرية ، كما اسمها جوستاف ليبون سيكيولوجية المجانين ليس لها أسلوب محدد في جنونها ، سواء كانت سيكيولوجية الجماهير انكليزية أو امريكية او افريقية أو تركية أو يونانية أو آسيوية .

فهل سوف نسمح للطائفتين اليونانية والتركية في قبرص بأن يدخلوا في صراع دموي فيما بينهم ، بسبب الرغبة في الانتقام ؟ كلا . . انني استطيع أن أؤكد بعد ان تحدثت مرات عديدة مع أصدقائنا الاثراك ، فانني استطيع ان اؤكد لك انهم يتطلعون الى السلام في قبرص ان لم يكن اكثر ، فعلى الاقل شأنهم شأن اليونانيين القبارصة . انني اتحدث عن أعضاء الحكومة التركية ، وكان وزير خارجيتهم هنا انهم لا يريدون الا السلام الحق ، على ألا يكون سلاما مؤقتا ينهار بعد أن تنسحب القوات التركية . لا يريدون هذا النوع من السلم الذي ربما ينتهي الى انفجارات جديدة بين المجموعات الاثنية .

ان الدين قد فقد قبضته على العالم . والايدولوجيات أيضا ، لأن رجال الدين — والايديولوجيين السياسيين كانوا يتمسكون فقط بالشعائر والشكليات ، والايديولوجيات . ان هذا الاتجاه القاسي في الانسان ، والذي يمكن أن يثور ، هذا هو اخطر شيء في حياتنا الراهنة . ان الحل الوحيد ليس هو ان يكون هناك مؤيدون للشيوعية او مؤيدون للرأسمالية ، أو مؤيدون لهذه الايديولوجية أو الأخرى .

من الانصاف ان نقول انه اذا كان لنا ان نعيش ، يجب ان تكون لدينا انسانية وانسانية فقط ، واتجاهات انسانية كضمان لبقائنا على الأرض .  
الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف تستأنف الجمعية العامة بحثها لقضية قبرص صباح الاربعاء العاشر من تشرين الثاني / نوفمبر .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٧/٣٠